الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٣
المعقودة يوم الإثنين
٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

الرئيس : السيد كرنكل (النمسا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال : المخدرات (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/47/SR.33
13 January 1993
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

92-57607 ٠٤٢ش(٩٣)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ٩٥ من جدول الاعمال : المخدرات (تابع) (A/47/80-S/23502 و A/47/82-S/23512 و A/47/210 و A/47/312-S/24238 و A/47/344 و A/47/375-S/24429 و A/47/378 و 391 و 471 و 564)

١ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية) : قال إن المجتمع الدولي يسلّم بأن مشكلة المخدرات هي مشكلة تمس جميع البلدان وتتجاوز الحدود الوطنية . ولقد أظهر تقرير المدير التنفيذي والبيانات التي أدلت بها الوفود مدى خطورة الحالة نتيجة لازدياد حدة مشكلة المخدرات والاثر السلبي لانتاج المخدرات وتسويقها وإساءة استعمالها . وعلاوة على الاسقاطات المتعلقة بعقد الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، اتخذت الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين قرارات مختلفة بشأن المراقبة الدولية للمخدرات ، وتتعلق جميعها بانتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع وتهدف إلى ضمان زيادة التعاون الدولي لتسهيل تنفيذ برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات .

٢ - وترى الجمهورية العربية السورية أنه يجب على الجميع تقاسم مسؤولية ذلك الكفاح وتشكيل جبهة مشتركة ضد آفة المخدرات وما يصاحبها من مشاكل اجتماعية واقتصادية ، لوضع حد أيضا للاتجار غير المشروع في الاسلحة ، وغسل الاموال وغير ذلك من الشرور المماثلة . وجميع هذه الجهود يجب أن تقوم على أساس احترام المبادئ التي استرشدت بها الامم المتحدة في كفاحها ضد إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وعلى زيادة التعاون الدولي في ظل ما قد يحدد من شروط من خلال الاليات الثنائية والاقليمية . ووجه الممثل الانظار في هذا الخصوص إلى إعلان قرطاجنة لعام ١٩٩٠ ومؤتمر قمة سان انطونيو المعقود بشأن المخدرات في عام ١٩٩٢ .

٣ - وترحب الجمهورية العربية السورية بالآراء التي تجلت في تقرير الامين العام (A/47/471) ولا سيما المتعلقة بوضع استراتيجية متكاملة تأخذ في الاعتبار مختلف الخيارات المتصلة بزيادة التنمية الاقتصادية والزراعية للمناطق الفقيرة التي تعيش على زراعة المخدرات ، فضلا عن مفهوم مبادلة "الدَّيْن بالمخدرات" ، الذي يستهدف إلى حد كبير تحويل الديون الثنائية الرسمية للبلدان المنتجة المثقلة بالديون إلى ديون بالعملة المحلية ووضع مبالغ خدمتها في صندوق وطني يخصص للتنمية البديلة .

(السيد الجعفري ، الجمهورية العربية السورية)

٤ - والسلطات السورية تعمل جنبا إلى جنب مع جميع الاليات العربية والدولية المتخصصة من أجل مكافحة المخدرات كما أنها اشتركت في مختلف المحافل الاقليمية والدولية التي عقدت بشأن الموضوع .

٥ - إن مشكلة المخدرات هي مشكلة عالمية وليس هناك فروق بين البلدان المنتجة والمستهلكة وبلدان المرور العابر . والجمهورية العربية السورية هي بلد مرور عابر ، ولكن العزم السياسي على وضع حد لهذا الشر هو عزم وطيد ، لا على الصعيد الداخلي فحسب بل أيضا على الصعيد الدولي . والجمهورية العربية السورية طرف في اتفاقيات الامم المتحدة للأعوام ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨ .

٦ - ويعاني الشرق الاوسط منذ زمن طويل من الصراع العربي الاسرائيلي ، حيث أن اسرائيل قد حرمت الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة ، ولذلك فالمنطقة تتطلع إلى تحقيق سلم عادل ودائم على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وإلى تحقيق التنمية ، وإلى رفع مستوى معيشة الشعوب ووضع حد لخطر المخدرات . وفي هذا الصدد ، أكد الممثل التنسيق الممتاز بين سلطات مكافحة المخدرات السورية والدولية .

٧ - السيد مازلان (ماليزيا) : قال إن مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ما زالت تشكل خطرا كبيرا على البشرية بالرغم من الجهود التي يجري بذلها على مختلف الصعد . وزراعة الخشخاش ، التي تركزت في آسيا ، انتشرت إلى أمريكا اللاتينية ، مما نتج عنه زيادة في إدمان الهروين . وفي الوقت نفسه ، أدت الحرية والديمقراطية اللتان انتشرتا مؤخرا في شرق أوروبا إلى فتح أسواق جديدة للاتجار غير المشروع بالمخدرات ، مما سبب مشاكل خطيرة لتلك البلدان ولبقية العالم .

٨ - والاتجار غير المشروع بالمخدرات لا يسبب مشاكل اجتماعية عديدة فحسب ، بل إنه يهدد أيضا الجنس البشري بسبب العلاقة بين إساءة استعمال المخدرات ومتلازمة أعراض نقص المناعة المكتسب (الايدز) كما أنه يشكل أينما خطرا على البيئة بسبب عمليات إزالة الغابات التي تجري دون ضابط لتوفير الاراضي اللازمة لزراعة الخشخاش والكوكا . وما أسوأ من ذلك هو أن تجارة المخدرات يتزايد ارتباطها بمنظمات الجريمة ، والثروة

(السيد مازلان ، ماليزيا)

التي تحصل عليها هذه المنظمات من هذه التجارة تمكّنها من تهديد الحكومات المنتخبة بشكل مشروع وزعزعة استقرارها . ومن المعروف أيضا أن أموال المخدرات قد استخدمت لتمويل التجارة الدولية غير المشروعة في الأسلحة والمنظمات الإرهابية التي يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتهاون في كفاحه ضد هذه الشرور .

٩ - وترحب ماليزيا بأعمال لجنة المخدرات وتؤيد قراراتها ومقرراتها الهامة تأييدا كاملا وتهنئها على انجازاتها . وكعضو في اللجنة ستواصل ماليزيا أداء دور بنّاء لتمكينها من الاضطلاع بواجباتها . وهي تحث اللجنة في الوقت نفسه على التعاون مع أنشطة مكافحة المخدرات الأخرى المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة . وترحب بمقررها التعاون بشكل فعال مع اللجنة المعنية بمنع الجريمة والقضاء الجنائي .

١٠ - ومنذ سنة مضت أنشئ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لتحقيق التكامل والتنسيق بين مهام المجلس الدولي لمراقبة المخدرات ، وشعبة المخدرات التابعة للأمانة العامة ، وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وقد أدت إعادة التشكيل هذه إلى زيادة فعالية التنسيق الذي تضطلع به الأمم المتحدة . وعلى الصعيد الدولي ، يجب أن تأخذ مراقبة إساءة استعمال المخدرات شكل جهد متعدد القطاعات كما يجب أن تأخذ في الاعتبار أنشطة المنظمات الدولية الأخرى والهيئات الاقليمية التابعة للأمم المتحدة . وحتى مع ذلك ، ينبغي لجميع وكالات الأمم المتحدة أن تقوم من جانبها بالنظر في البعد المتعلق بإساءة استعمال المخدرات من مهامها وعرض تجربتها على البرنامج .

١١ - ولقد سلك برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات منذ انشائه نُهجا مبتكرة كثيرة من قبيل الحوار مع البنك الدولي وغيره من المصارف الانمائية الاقليمية لتشجيع إدخال بُعد يتصل بالمخدرات في أنشطتها المتعلقة بالإقراض ؛ وينبغي لهذه المبادرات أن تركز على مساعدة البلدان الأعضاء في التغلب على مشكلة المخدرات لا على ممارسة الضغط على الحكومات لإجبارها على الاضطلاع ببرامج لا يمكنها تحمُّل نفقاتها .

(السيد مازلان ، ماليزيا)

١٢ - ومما هو جدير بالثناء أيضا مختلف الانشطة التنفيذية التي يقوم بها برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبصفة خاصة إنشاء مركز اقليمي لآسيا في بانكوك ، ونتائج فريق الخبراء الحكومي الدولي المنشأ لدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاتجار غير المشروع بالمخدرات .

١٣ - وقد أنشأت ماليزيا نظام معلومات وطني للمخدرات ، وقاعدة بيانات مركزية لرصد وتخطيط البرامج الوقائية . ورغم أنه سيكون من المفيد إذا ساهمت الدول الاعضاء في إنشاء نظام معلومات تابع للامم المتحدة بشأن المخدرات ، فإنه سيكون هناك آثار مالية مترتبة على هذا المشروع ، ولذلك حث وفده برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على دراسة هذه الآثار وتقديم تقرير إلى لجنة المخدرات بشأن امكانية إنشاء هذا النظام .

١٤ - ويجب على البلدان أن يقوم كل منها على انفراد بواجبه في تكميل جهود الامم المتحدة في مكافحة المخدرات ، ولا سيما بالعمل على خفض عرض المخدرات غير المشروعة والطلب عليها . ومن الضروري السيطرة على الطلب إذا أريد تخفيض العرض ، وتأسف ماليزيا للاجراءات التي تتخذها بعض الحكومات بوضع تأكيد مفرط على الجهود الرامية إلى منع عرض المخدرات في الوقت الذي يمكن إحداث أثر أكبر بمعالجة جانب الطلب من خلال تثقيف الشعب بشأن خطر إساءة استعمال المخدرات فضلا عن مساعدة الحكومات في التغلب على مشاكل الفقر والتنمية الاقتصادية وبهذه الطريقة خفض اتكال الشعب على إنتاج المخدرات .

١٥ - ومما هو جدير بالتنويه أيضا قرار الجمعية العامة ١٠١/٤٦ ، وينبغي لجميع الدول أن تحث على احترام المبادئ المحددة فيه . وشجب الممثل التدابير غير المشروعة من قبيل اختطاف من يشتبه في قيامهم بالاتجار غير المشروع بالمخدرات من أحد البلدان لمحاكمتهم في بلد آخر . وهذا السلوك لا يمكن الموافقة عليه ولا يمكن أن يؤدي إلاّ إلى إضعاف احترام القانون الدولي بصفة عامة .

(السيد مازلان ، ماليزيا)

١٦ - ويقوم بلده بدور فعال في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الصعد الدولي والاقليمي والوطني وبالرغم من أنه لم يصدّق بعد على اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، فهو يحاول تعديل القوانين الوطنية المناسبة وفقا لاحكام الاتفاقية . وقد اتخذت حكومته تدابير مختلفة على الصعيد الوطني كما أنها تقوم بالتفاوض لإبرام اتفاقات تعاون ثنائي بشأن الموضوع مع عدة بلدان . كما تقوم أيضا بمحاولة تامين مزيد من المساعدة التقنية ومساعدة الخبراء من المنظمات الدولية بما فيها الامم المتحدة ، ومن الدول الاعضاء الاخرى .

١٧ - السيد وطّار (مالي) : قال إنه بالرغم من أن بلده لا ينتج المخدرات ، فهو يتاثر بها ، بما في ذلك المخدرات التي تنمو بريا ، والمخدرات المزروعة بشكل غير قانوني في بعض المناطق ، والمخدرات ذات الاصل التخليقي من قبيل الامفيتامينات والبربيتورات التي ترد من الخارج . وبالرغم من أن الاستهلاك المحلي قد زاد ، فبلده هو أساسا ليس إلاّ طريق للمرور العابر للمخدرات . وقد اتخذت تدابير هامة على الصعيد الوطني لمكافحة المخدرات ، منها بصفة خاصة إنشاء اللجنة الوطنية المتعددة التخصصات لتوجيه وتنسيق جميع الانشطة في الميدان وإدخال قوانين أكثر صرامة .

١٨ - وإدارة الامن الوطني ، ودوائر الجمارك وقوات الشرطة هي المسؤولة عن التدابير المتخذة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وبالرغم من أنه قد تحقق نجاح ملحوظ في ضبط المخدرات ، فإن أعمال دوائر إنفاذ القانون ما زالت يحدها نقص الموارد . ويعلق بلده أهمية كبيرة على تدريب الموظفين المشتغلين بمكافحة المخدرات . وفي هذا الصدد ، يعرب عن شكره البالغ للمساعدة التي وفّرتها فرنسا والولايات المتحدة . ومن النواحي التي لها أهمية مساوية من سياسة بلده هي ما يقوم به في ميدان العلاج الطبي والتثقيف .

١٩ - وحكومته تعمل بشكل فعال على مكافحة المخدرات ، ولكن التدابير الوطنية غير كافية لعلاج مشكلة لا تعرف حدودا . وللقضاء على آفة المخدرات ، يلزم عمل متضافر ومنسق على الصعيد العالمي . وفي هذا الخصوص ، رحب بإنشاء برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، والذي جمع بين جميع هياكل المنظمة العاملة في ميدان

(السيد وطّار ، مالي)

المخدرات . وقال إنه يسره أن يرى أن أنشطة البرنامج في افريقيا قد تركزت على تدريب الفنيين على المساعدة في خفض الطلب وعلى تزويد الدول بالمساعدة القانونية . ونظرا للدور الحاسم للأمم المتحدة في تنفيذ برنامج العمل العالمي المعتمد في عام ١٩٩٠ ، فهو يرى أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ينبغي أن يُعطى موارد مالية كافية لإنجاز مهمته .

٢٠ - وختاما قال إن بلده يلتزم التزاما راسخا بمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ويؤيد جهود المجتمع الدولي لتحقيق هذه الغاية .

٢١ - السيد سعود الدوسري (قطر) : قال إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، كما أشير في ديباجة قرار الجمعية العامة ١٠٣/٤٦ ، يشكل تهديدا خطيرا للبشرية وللنظم الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية لجميع الدول . وثمة سبب آخر للقلق وهو تزايد الصلة بين الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات . ولذلك فهو يؤيد إنشاء محكمة دولية لمحاكمة الجرائم المتعلقة بالمخدرات .

٢٢ - ولما كانت جميع البلدان ، سواء منتجة أو مستهلكة أو بلدان مرور عابر ، تعاني من الدمار الذي تحدثه المخدرات ، فمن الحيوي للمجتمع الدولي أن يوحد قواه في مكافحتها . ولذلك فهو يؤيد الإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة ، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات المنشأ بموجب القرار ١٧٩/٤٥ .

٢٣ - وبالرغم من أن بلده لا يوجد لديه مشكلة مخدرات حقيقية لأن مواطنيه يحترمون مبادئ القرآن والإسلام ، فإنه يدرك خطورة المشكلة . وقد صدّق على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، ويطبق جميع أحكامها .

٢٤ - وأحد العوامل الرئيسية التي ينبغي مراعاتها في معالجة الاتجار غير المشروع بالمخدرات هي المبالغ الكبيرة لرأس المال الذي ينطوي عليه الأمر ، والتي تزيد عن المبالغ التي ينطوي عليها الاتجار بالأسلحة وتستخدم في حالات كثيرة لتمويل المرتزقة وزعزعة استقرار النظام المستتب .

(السيد سعود الدوسري ، قطر)

٢٥ - والحرب على المخدرات يجب أن تشن على عدد من الجبهات . فأولا الاتجار غير المشروع بالمخدرات يجب أن يعالج بإنفاذ جزاءات ضد القائمين بالاتجار بها ، بما في ذلك مصادرة ممتلكاتهم ، وفقا للصكوك الدولية ذات الصلة . وثانيا ، يجب علاج مشكلة الاستهلاك باستخدام وسائط الاعلام لشن حملات توعية ووقاية وبخلق فرص عمل للشباب . وثالثا يجب علاج الإنتاج بمساعدة البلدان المعنية على إيجاد محاصيل بديلة ورفع مستويات معيشة سكانها .

٢٦ - وفي هذا الخصوص ، يؤيد بلده الاتفاق الذي وقّعته في أيار/مايو ١٩٩١ الولايات المتحدة الأمريكية وبيرو ، وبرنامج العمل العالمي المعتمد في عام ١٩٩٠ ، والقرار الذي اتخذته مؤخرا الجماعة الاقتصادية الأوروبية بفتح أسواقها لبعض بلدان أمريكا الجنوبية .

٢٧ - وأخيرا فالحل الواقعي الوحيد لمشكلة المخدرات يكمن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والجهود المشتركة من جانب المجتمع الدولي .

٢٨ - الآنسة الخالد (الكويت) : قالت إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات مشكلة خطيرة تهم جميع الدول بسبب آثارها السيئة على الصحة العامة والموارد البشرية والنظم الاجتماعية والاقتصادية .

٢٩ - وقد اعتمد بلدها قوانين في جميع المجالات المتصلة بالمخدرات ، بما في ذلك إعادة تأهيل مدمني المخدرات ، والعقاب الصارم للمجرمين . كما أنشأ لجنة وطنية من الخبراء والباحثين لدراسة اتجاهات الاستهلاك ، ووضع استراتيجيات واقتراح حلول .

٣٠ - وبالرغم من أن بلدها ليس بلد مرور عابر ، ولا ينتج المخدرات ، ولا توجد به مشكلة استهلاك محلي حقيقية ، فهو مهدد الآن بالاتجار غير المشروع بالمخدرات من الشمال .

(الانسة الخالد ، الكويت)

٣١ - وقد وقّع بلدها اتفاقية ١٩٧١ بشأن المؤثرات العقلية وبروتوكول عام ١٩٧٢ . ويقوم حاليا بدراسة اتفاقية عام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، بغية التصديق عليها في وقت مبكر ، كما أنه يقوم باعتماد التدابير وسن القوانين لكي يتسنى التعاون مع المجتمع الدولي في الميدان وتحقيق الاهداف الدولية التي حددت .

٣٢ - ويعيد بلدها تأكيد التزامه بالتعاون مع جميع الهيئات الدولية العاملة من أجل مكافحة المخدرات ، ويرى أن التدابير التي تعتمدها هذه الهيئات ينبغي أن تكون أقوى وأن تتسم بدرجة أكبر من التجديد كما ينبغي أن تشمل برامج خاصة تستهدف الشباب .

٣٣ - السيد الديب (مصر) : قال إن الامم المتحدة قد تعهدت بإنقاذ الاجيال المتعاقبة من أسواء حرب يمكن تخيلها الا وهي استعمال المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع ، وهي آفة تهدد وتدمر الجوهر الاساسي للإنسان والحضارة .

٣٤ - واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية قد وسعت نطاق امكانية التعاون الدولي في ذلك الميدان . وتؤيد مصر ذلك الصك ، وكذلك برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، وترى أن أنشطة البرنامج ينبغي أن يتسع نطاقها لتشمل جميع المناطق .

٣٥ - ويجب أن تحترم الخطط وبرامج العمل المتصلة بمكافحة المخدرات أحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، ولا سيما مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ سيادة الدول . وعلاوة على ذلك ، فلا ينبغي في أي حالة من الحالات اتخاذ المخدرات كذريعة للجوء للقوة لتحقيق أهداف سياسية .

٣٦ - والتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أحد التدابير الوقائية الرئيسية ، نظرا لأن رفع مستوى المعيشة وتحسين التعليم يزيد من قدرة الشعب على مقاومة إغراء المخدرات .

(السيد الديب ، مصر)

٣٧ - وينبغي وضع خطة خمسية لتنفيذ برنامج العمل العالمي في إطار عقد الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وترحب مصر على وجه الخصوص بانشطة اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل المتصلة به في الشرقين الادني والاوسط وتأمل في حصولها على الموارد الضرورية لتوفير المساعدة التقنية ولوضع البرامج .

٣٨ - وقد اطّلع وفده باهتمام خاص على تقريري الامين العام الواردين في الوثيقتين A/47/471 و A/47/378 وهو يؤيد تأييدا كاملا الدراسة التي يضطلع بها حاليا معهد بحوث الامم المتحدة للدفاع الاجتماعي بدعم من جامعة الامم المتحدة بغية تقييم النتائج الاقتصادية والاجتماعية لإنتاج المخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها بشكل غير مشروع .

٣٩ - وقد نفّذت مصر جميع التدابير التي وافق عليها المجتمع الدولي وأنشأت آليات وطنية لانشطة الوقاية والردع وإعادة التأهيل . وعلاوة على ذلك ، أعدت خطة وطنية لرصد حركة المنتجات الكيميائية التي أنتجت أصلا لأغراض الاستعمال الطبي والعلمي ولكنها دخلت في النهاية أسواق الاتجار غير المشروع . وفي إطار الخطة ، اعتمدت أيضا تدابير للوقاية من الاستعمال غير المشروع للمخدرات عن طريق البرامج التثقيفية التي تبرز الآثار السلبية للمخدرات على الفرد والاسرة والمجتمع .

٤٠ - ولقد كانت مصر من أوائل الدول التي سنّت قوانين لمكافحة المخدرات ، منذ قانونها الأول لحظر استيراد وزراعة الحشيش الذي يرجع تاريخه إلى عام ١٨٧٩ . وقد أخذ القانون الذي سُنّ مؤخرا جدا في هذا الميدان في الاعتبار جميع الاحكام الدولية ذات الصلة ، بما فيها اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

٤١ - والتشريع المصري المتعلق بالمخدرات يعالج بشكل صارم جميع نواحي المشكلة . وأهم أهداف ذلك التشريع هي زيادة شدة العقوبة ، ومصادرة ممتلكات تجار المخدرات وفرض عقوبات مالية ، في الوقت الذي ينشئ فيه صندوقا خاصا وعيادة لعلاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم .

(السيد الديب ، مصر)

٤٢ - وتود مصر إعادة تأكيد أهمية تعزيز التعاون الدولي في الكفاح ضد المخدرات ؛ ولذلك الغرض فإنها قد أصبحت طرفا في جميع الصكوك القانونية في ذلك الميدان . وإضافة إلى ذلك ، فهي عضو في لجنة المخدرات منذ إنشاء اللجنة . ومنذ عام ١٩٨٨ اشتركت مصر في أعمال اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وما يتصل به من مسائل في الشرقين الأدني والأوسط .

٤٣ - وبالتعاون مع الأمم المتحدة ، نُظمت حلقات دراسية تدريبية في مصر . وفي القاهرة أنشئ معهد تدريب إقليمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وقد نظم ذلك المعهد حلقات دراسية ودورات عملية للمسؤولين عن خدمات مكافحة المخدرات في شمال وشرق افريقيا وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . وترحب مصر بزيادة عدد البرامج وتعزيز التعاون الدولي في ذلك الميدان .

٤٤ - السيد الطائي (عمان) : أعرب عن الارتياح للجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة في الكفاح ضد المخدرات . وتعلق عمان أهمية كبيرة على مشكلة المخدرات ، التي تشكل خطرا على المجتمع . وترى أن المشكلة تتطلب اعتماد تدابير جذرية . وبالرغم من أن مشكلة المخدرات لا تشكل بعد خطرا على المجتمع العماني ، فقد اتخذت السلطات موقفا شديدا فيما يتعلق بها نظرا للنتائج السلبية الممكنة بالنسبة للبلد إذا أهملت المشكلة .

٤٥ - وينص قانون العقوبات العماني على فرض أحكام بالسجن تصل إلى عشرة سنوات لمدمني المخدرات ، وتجري صياغة مشروع قانون جديد ينص على عقوبات أكثر شدة بكثير ، بما في ذلك عقوبة الإعدام ، لمن يتورطون في إنتاج المخدرات أو الاتجار بها بشكل غير مشروع . وقد أنشئت وكالة مسؤولة عن الكفاح ضد المخدرات كما يجري توسيع نطاق التعاون العلمي والبحوث في ذلك الميدان .

٤٦ - وعمان طرف موقّع على جميع الاتفاقيات والاتفاقات والبروتوكولات الدولية التي تتصل بالمخدرات بما في ذلك الاتفاقية الوحيدة للمخدرات واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

(السيد الطائي ، عمان)

٤٧ - وعلى الصعيد الاقليمي ، تشترك عمان ، بوصفها عضوا في مجلس التعاون الخليجي ، في صياغة قانون وحيد لمكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات ، وتنفذ الاستراتيجية المخصصة لمكافحة إدمان المخدرات والتي وافقت عليها البلدان العربية . وتتعاون عمان أيضا مع مكتب مكافحة المخدرات في البلدان العربية .

٤٨ - ونظرا لان المخدرات هي مشكلة مشتركة بالنسبة للبشرية جمعاء ، فيتعين إيجاد حل دولي لكي يتسنى خفض الانتاج والاستهلاك على حد سواء . وإضافة إلى ذلك ينبغي بذل الجهود لمصادرة المحاصيل وخفض الإنتاج . وفي الوقت ذاته ، ينبغي إعطاء مدمني المخدرات الرعاية الطبية والعلاج اللازم لإعادة التاهيل .

٤٩ - السيد ابراهيم الدوسري (البحرين) : ناشد جميع الدول والحكومات احترام مبادئ ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي . ورحب بجهود الامم المتحدة الرامية إلى تنفيذ برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، وبالمساعدة المعطاة للوكالات الوطنية المسؤولة عن قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وبالتقدم المحرز في تنفيذ الصكوك الدولية التي تستهدف خفض إنتاج المخدرات واستهلاكها وإنشاء برامج لعلاج مدمني المخدرات وإعادة تاهيلهم . وفي هذا الصدد ، تستحق أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في ذلك الميدان التنويه بصفة خاصة ، وكذلك الدراسات التي يجري الاضطلاع بها بشأن خفض الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

٥٠ - وأحد المتطلبات الاساسية للنجاح في ذلك الميدان هو تعزيز التعاون الدولي على أساس الاحترام الكامل لسيادة الدول وعدم التدخل وعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٠١/٤٦ . والكفاح ضد غسل الاموال المضطلع به في إطار الاتفاقات الثنائية والاقليمية والمتعددة الاطراف يتطلب تعاونا دوليا .

٥١ - وتدعو البحرين إلى تقديم المساعدة للدول المنتجة للمخدرات ، ولا سيما البلدان النامية ، بإعطائها مصادر ممكنة أخرى للإيراد من خلال برامج استبدال المحاصيل . ومن المهم أيضا أن تقوم وسائط الإعلام والمؤسسات التعليمية بدعم الجهود الرامية إلى خفض الطلب على المخدرات في المدارس . وينبغي اعتماد تدابير وقائية تأخذ في اعتبارها الآثار الضارة لإساءة استعمال المخدرات على المجتمع . ولتحقيق هذه الغاية ، من المهم إصدار تشريعات ووضع برامج لتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة .

(السيد ابراهيم الدوسري ، البحرين)

٥٢ - ويؤيد وفده بشكل كامل الفقرتين ٥١ و ٥٥ من برنامج العمل العالمي لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة ، والذي طلب فيه إلى الدول أن تنضم إلى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ ، وإلى تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة وفقا لبروتوكول عام ١٩٧٢ ، واتفاقية عام ١٩٧١ بشأن المؤثرات العقلية ، واتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية . والبحرين طرف موقّع على جميع هذه الصكوك الدولية .

٥٣ - وبالرغم من أن إدمان المخدرات ليس ظاهرة اجتماعية في بلده ، فقد فرضت البحرين عقوبات أشد كثيرا على المشتركين في الاتجار غير المشروع بالمخدرات واتخذت تدابير وقائية تتوافق مع الشريعة الإسلامية لحماية صحة المجتمع . وتؤيد البحرين إبرام اتفاقات ثنائية على النحو الموصى به في الفقرة ٥٤ من برنامج العمل العالمي ، لكي يتسنى وضع حد للاتجار غير المشروع بالمخدرات ، كما أنها تؤكد أهمية اقامة التعاون في ذلك المجال .

٥٤ - السيدة أوغنلييه (نيجيريا) : قالت إن الجدية التي ما زال برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يواصل بها تنفيذ توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي لدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاتجار غير المشروع بالمخدرات هي علامة على أن الموارد المادية والمالية الضرورية سيستمر تكريسها للمراقبة الفعالة لإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع . ووفدها يؤيد الجهود الرامية إلى تحسين تمويل البرنامج .

٥٥ - ويعلق وفدها أهمية كبيرة على مسألة المخدرات ، لا بسبب ما يمكن أن يكون لإدمان المخدرات من آثار ضارة على المجتمع فحسب بل أيضا وبشكل أهم بسبب الصورة السلبية التي يعطيها تجار المخدرات لبلدها . وقد اضطرت نيجيريا إلى مكافحة هذه المشكلة في سياق الاتجار غير المشروع في الكوكايين والافيون وواردات المؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع بالحشيش .

(السيدة أوغنلييه ، نيجيريا)

٥٦ - وفي عام ١٩٨٩ ، أنشأت حكومتها الوكالة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات ، والتي ركزت جهودها على منع العرض من الخارج وإعادة التصدير إلى بلدان أخرى . ولما كانت هذه المهمة معقدة وتشكل تحديا ، فقد قُسم البلد إلى ستة مناطق عمل تنسق فيها أنشطة المنع والتحقيق ، كما وضع مسؤولون في المطارات الدولية والموانئ ونقاط التفتيش على الحدود . وقد أصبحت ثلاث من المناطق عاملة في عام ١٩٩٠ ، ويجري تنفيذ الخطط المتعلقة ببدء العمليات قريبا في المناطق الباقية .

٥٧ - وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها نيجيريا نتيجة للانتكاس العالمي الراهن ، فهي لم تتوقف عن مكافحة الشرور الاجتماعية ، بما فيها مشكلة المخدرات . ونظرا للطابع الدولي للاتجار غير المشروع بالمخدرات ، فمهما قيل لن يكون كافيا لتأكيد أهمية التعاون في الجهود المبذولة لمكافحته . وتعرب نيجيريا عن التقدير للبلدان التي توفر المساعدة في شكل التدريب والمعدات من خلال البرنامج ، كما تؤكد من جديد التزامها المتواصل بمعالجة المشكلة ، بالتعاون مع البرنامج والبلدان الأخرى .

٥٨ - السيد أيالا لاسو (اكوادور) : قال إن الحل الوحيد لمشكلة المخدرات هو استجابة منسقة تشمل جهودا وسياسات مشتركة ، وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ، بما في ذلك ، وعلى وجه الخصوص ، احترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها .

٥٩ - ولحسن الحظ ، كانت اكوادور على الدوام منيعة ضد اجتياح الاتجار غير المشروع بالمخدرات وآثاره الاجتماعية والاقتصادية الضارة . ومع ذلك فآثار ذلك الطاعون قد بدأت في الظهور . وبالتالي أُصدر قانون جديد بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية ، أنشئ بمقتضاه مجلس وطني معني بمكافحة المخدرات . وعلى الصعيد الاقليمي وقّعت اكوادور إعلان سان انطونيو الذي وضع الاساس اللازم لاستراتيجية متكاملة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

(السيد أيالا لاسو ، اكوادور)

٦٠ - وتجلّت الإرادة السياسية القوية للحكومة على تنفيذ تشريعها الصارم في أكبر عملية شرطة جرت في تاريخ البلد ضد أكثر العصابات الإجرامية اشتهارا بسوء السمعة في اكوادور ؛ وكنتيجة لتلك العملية ، سجن زعماء الاسرة الرئيسية من تجار المخدرات في البلد ، بينما ظهر في الوقت نفسه مدى ضخامة مشكلة الاتجار بالمخدرات في البلد .

٦١ - وينبغي للبلدان النامية أن توفر الوسائل المادية والتثقيفية والمالية اللازمة لمكافحة خطر المخدرات بشكل منهجي ، كما ينبغي لها زيادة جهودها الرامية إلى خفض الطلب والذي هو المصدر الرئيسي للمشكلة . ومن الضروري تزويد حكومات البلدان النامية بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ برامج استبدال المحاصيل وخلق فرص العمل القانونية والمنتجة ؛ وأي تدبير يتخذ لتسهيل الوصول إلى الاسواق الدولية لصادرات تلك البلدان سيكون له أثر مباشر وإيجابي على القضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

٦٢ - وأكد أهمية وجود نظام للعلاقات التجارية يكون أكثر تجاوبا مع احتياجات التصدير للبلدان التي تكون فيها المحاصيل القانونية مهددة بمحاصيل أخرى ذات طابع غير مشروع . وفي بيان ألقي في الجمعية العامة ، لاحظ رئيس اكوادور أنه من المحير أن تقوم البلدان التي تتزعم الدعوة إلى سياسة تحرير التجارة بوضع حواجز تعريفية أمام دول من قبيل اكوادور التي يتعين عليها كنتيجة لذلك مجابهة صعوبات ضخمة في الحصول على فرص الوصول إلى تلك الاسواق لمنتجاتها الزراعية .

٦٣ - ويؤيد وفده الاقتراح المكسيكي بأنه ينبغي للدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة أن تُستأنف لفرض النظر في الوضع الراهن للتعاون المتعدد الأطراف في الكفاح ضد إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وهذا من شأنه أن يجعل من الممكن المضي قدما في طريق وضع سياسات يمكن أن تسمح بزيادة فعالية توجيه التعاون الدولي في ذلك المجال . وهذا التعاون والدعم في مجال التمويل والتجارة ضروريان ، لأن الجهاز المعقد للاتجار غير المشروع بالمخدرات لديه وسائل ضخمة تحت تصرفه يستخدمها في إفساد وتهديد المسؤولين عن تنفيذ القرارات التي تعتمدها المنظمات الدولية .

(السيد أيالا لاسو ، اكوادور)

٦٤ - وبالرغم من أن المجتمع الدولي مشغول بمعالجة مشاكل كثيرة من قبيل التدهور البيئي ، والديون الخارجية ، ومظاهر النزعة القومية المتطرفة ، ونزع السلاح وما إلى ذلك ، فيجب أن يظل يقظا في مجال الكفاح ضد طاعون الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، الذي يسدد ضربات شديدة للتنمية والديمقراطية والاستقرار الاقتصادي ، والسلم المحلي وحقوق الإنسان . وبالتالي ، يعيد وفده تأكيد تأييده لاقتراح الرئيس الكولومبي لعقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالمخدرات غير المشروعة .

٦٥ - السيد شوغيوفان (أفغانستان) : قال إن النهج الجديد للبرنامج فيما يتعلق بمسألة مراقبة المخدرات ودوره الهام في تنسيق الانشطة الدولية يستحقان التأييد والتقدير من الجميع .

٦٦ - وبعد ١٤ سنة من الحرب ، أصبحت أفغانستان هدفا سهلا لأولئك الذين يشجعون زراعة نباتات خشخاش الأفيون ؛ وقد أدى ذلك إلى زيادة زراعة المحاصيل غير المشروعة وعدد المدمنين . كما أن عودة ٦ ملايين من اللاجئين ومليونين من المشردين قد زادت من تعقيد الحالة . وبالتالي اتُخذت تدابير لمكافحة زراعة المخدرات والاتجار غير المشروع بها : فصدّقت أفغانستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، وسُن قانون يتعلق بزراعة نباتات خشخاش الأفيون والقنب ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وإعادة تأهيل المدمنين . وإضافة إلى ذلك أنشئت لجنة وطنية لإعداد خطة وطنية لمكافحة المخدرات ، ولتنسيق البرامج والانشطة التي تضطلع بها المنظمات الوطنية وإدارات الحكومة المعنية ، ولدعوة حكومات المنطقة وغيرها من الحكومات والمنظمات الدولية إلى مساعدة أفغانستان في جهودها ولا سيما في تعزيز برامج استبدال المحاصيل في البلد .

٦٧ - وقد أبلغ مكتب البرنامج في كابول عن بعض الانخفاض في الزراعة في بعض المقاطعات ، بفضل الجهود المنسقة لزعماء المجتمعات المحلية ، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي يدعمها المانحون الدوليون .

(السيد شوغيوفان ، أفغانستان)

٦٨ - والكفاح ضد زراعة المخدرات والاتجار غير المشروع بها وإساءة استعمالها وعلاج مدمني المخدرات في أفغانستان يتطلب تدابير على صُعد مختلفة . وعلى الصعيد الوطني تعد الحكومة خطة لمساعدة المزارعين في زراعة محاصيل بديلة ؛ وتخفيض الطلب مهم أيضا ، وتقوم الحكومة بحملة توعية وطنية . وعلى الصعيد الاقليمي ، وقّع بلده اتفاقين ثنائيين ، أحدهما مع الاتحاد الروسي والآخر مع الهند . وعلى الصعيد الدولي ، سيعمل توسيع مكاتب برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في كابول وغيرها من أنحاء البلد وما يضطلع به من مشاريع من أجل المستقبل على تحسين الحالة في أفغانستان .

٦٩ - وختاما قال إن النطاق الحالي للمشكلة يتطلب ارادة سياسية مخلصة من جانب الدول الاعضاء وجهودا عالمية من جانب المجتمع الدولي بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة .

٧٠ - السيد علي (العراق) : قال إنه لا يوجد سوى قلة قليلة من حالات إساءة استعمال المخدرات أو الاتجار غير المشروع بها في العراق ، وهي حالة يمكن أن تفسرها الاعتبارات الاجتماعية والاخلاقية والتشريعات الصارمة التي تمكّن السلطات من فرض جزاءات صارمة جدا . وعلاوة على ذلك ، فاستعمال المخدرات غير المشروعة يخضع للرقابة بشكل كامل .

٧١ - ويتفق وفده مع الأمين العام ، الذي ذكر في الفقرة ١٢ من تقريره (A/47/378) أن الكفاح الدولي ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات لا ينبغي بأي حال أن يبرر انتهاك المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . ولا يجب استخدام هذا الكفاح كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو انتهاك سيادتها وسلامتها الاقليمية . ومسؤولية مكافحة الاتجار في المخدرات وإساءة استعمالها هي مسؤولية جماعية . والتعاون الدولي وتبادل المعلومات بشأن الاتجار غير المشروع وغسل الأموال من شأنه أن يساعد في خفض ذلك الخطر ووضع حد للآفة .

٧٢ - والعراق من رأيه أن عدم توفر الأمن والاستقرار في بعض البلدان كنتيجة لتدخل بلدان أخرى في شؤونها الداخلية وخلق مناطق يسود فيها العنف يشجع تجار المخدرات على استغلال هذه المناطق في توزيع المخدرات على المناطق الاخرى من العالم . وبلده

(السيد علي ، العراق)

طرف في معظم الاتفاقيات التي تستهدف مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وقد أصبح عضوا في اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل المتصلة به في الشرقين الأدنى والأوسط .

٧٣ - السيدة روميولي (هايتي) : قالت إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يشكل حصة غير قليلة من التجارة الدولية ، حيث يقدر بما يزيد عن ٥٠٠ بليون دولار في السنة . ومن المحزن ملاحظة أن هذه الأموال تساهم في تدمير الجنس الإنساني ، بقدر ما تغذي الحروب ، والمليشيات المسلحة وتمول الأعمال التجارية المحترمة في ظاهرها ، وتستخدم لرشوة القضاة ، والمحامين وأفراد الشرطة وغيرهم . ولقد بلغت الظاهرة أبعادا أصبح معها التعاون الدولي أمرا لا غنى عنه . ويجب اتخاذ إجراء جماعي لكي يتسنى ضمان مواصلة بذل جهد متزايد القوة والترتيب والفعالية .

٧٤ - والإنسان يجب أن يسأل مع ذلك ما إذا كان أكثر الناس تحمسا لهذه الحملة سيكون مستعدا أيضا لمكافحة استعمال الطباق والكحول . وينبغي اتخاذ تدابير لحظر الإعلان عن تلك المنتجات ، التي توجه حاليا نحو البلدان النامية وتوجه داخلها نحو الأطفال والمراهقين والنساء اللاتي بلغن سن الحمل . إن محاولة خلق اتكال على النيكوتين يدوم مدى الحياة فيما بين الأطفال والمراهقين هو أمر لا يغتفر ، ومبيعات الطباق للقصَّر بشكل غير قانوني تزيد بدرجة كبيرة عن المبيعات غير القانونية للكحول والمخدرات القوية ؛ وعلاوة على ذلك ، فهي تسبب معدل وفاة أعلى . ومن الضروري مكافحة إدمان الطباق ؛ وتظهر احصاءات بعض البلدان أن خفض عدد المدخنين يجعل من الممكن خفض معدل الوفيات أيضا . وموارد الصحة العامة المستخدمة في علاج الأمراض وحالات العجز المتصلة بالطباق والكحول ستكون كافية لتحمل تكاليف برنامج وقائي ، بل أنها قد توازن الخسارة الناتجة في الإيرادات الآتية من الضرائب على هذه المنتجات .

٧٥ - ووفدها أبعد ما يكون عن تأييد الحملة الرامية إلى إباحة المخدرات ويتفق في الرأي مع الآخرين في تعليق أهمية كبيرة على الكفاح ضد هذه الآفة ، على أن يحتفظ بحسن التقدير للتناسب وعلى أن تقوم جميع الدول عند تحديد تشخيص صحيح باتخاذ

(السيدة روميولس ، هايتي)

الاجراءات الضرورية لدعم أعمال المنظمة في ذلك المجال . وبالتالي ، من الضروري تعزيز التدابير المتاحة للامم المتحدة فيما يتعلق بذلك الكفاح وإشراك البلدان المستهلكة والمنتجة في حوار حقيقي .

٧٦ - وختاما قالت إن وفدها يحث الدول على قبول الاقتراح الذي قدمته لجنة المخدرات في دورتها الخامسة والثلاثين ، والذي يقضي بأن يساهم بالممتلكات أو الاموال المصادرة في خزينة برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لمساعدته على الاضطلاع بولايته .

٧٧ - السيد فوندميري (مدير ، شعبة تنفيذ المعاهدات والشؤون القانونية ، برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات) : قال إن الاستراتيجية التي لخصها المدير التنفيذي في بيانه الاستهلالي قد لاقت ، بصفة عامة ، موافقة الدول الاعضاء . وقد بدأ البرنامج في تعديل برنامج عمله ، ولا سيما في ميدان التعاون التقني ، لترجمة تلك الاستراتيجية إلى اجراءات . ومن الطبيعي أن تكون العملية تدريجية ، حيث أن للبرنامج التزامات تتعلق بأنشطته الجارية ؛ وكما بين المدير التنفيذي ، سيكون من الضروري تفادي التغييرات الفجائية في الاتجاه ، حيث أنها قد تسبب صعوبات بالغة لكثير من شركاء البرنامج .

٧٨ - وقال إنه يود أن يؤكد من جديد أن إيلاء مزيد من الاهتمام وتكريس مزيد من الموارد لخفض الطلب لا يعني بالضرورة تقليل الجهود في المجالات الاخرى للنشاط ، بل يعني أن يكون هناك نهجا أكثر توازنا بين خفض العرض وخفض الطلب .

٧٩ - وقد بدا واضحا أن جميع المتكلمين يفهمون جيدا أنه لكي يكون هناك أثر دائم ومستدام ، ونظرا لمحدودية الموارد المتاحة ، يجب أن تشجّع مؤسسات التمويل الدولية الرئيسية على إدراج ما يسمى ب "بُعد المخدرات" في سياساتها وبرامجها وأنشطتها التنفيذية الخاصة بها . وبالمثل فإن المانحين الثنائيين يجب أن يشجّعوا على تخطيط أنشطتهم في ميدان مراقبة المخدرات بالتشاور الوثيق مع البرنامج والبلدان المستفيدة . ومما يؤمل فيه أن يزيد كل من هذين الإجرائين مستوى الدعم لبرامج مراقبة المخدرات وفعاليتها .

(السيد فوندميري)

٨٠ - وختاما أعـــاد تأكيد حاجة البرنامج إلى التركيز على تنفيذ مهامه الكثيـــرة والمعقدة والتي يحتـــاج من أجلها إلى الوقت والاستقرار والدعم السياسي . ولا يمكـــن للبرنامج أن يتحمل مغبة الإبطاء في جهوده ، على الصعيدين الوطني والدولي على حـــد سواء . ويجب أن تبقى مراقبة المخدرات ذات أولوية وإلا سيُدفع ثمن غالي من ناحيـــة التكاليف الاجتماعية والبشرية والاقتصادية .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥